

قضية

# تعديل قانون الأحوال الشخصية: ترحيب.. وخيبة أمله!

مع إصدار رئاسة الجمهورية السورية، الأحد الماضي، القانون الرقم 4 القاضي بتعديل مواد قانون الأحوال الشخصية، يُغلق الباب على الجدل الذي فتحه الإقرار البرلماني للمواد المعدلة. رفع سن الزواج حتى سن 18 اعتبر أهم التعديلات التي طرأت على «عقد الزواج»، وقف مساقه القانوني الجديد

مع إصدار رئاسة الجمهورية القانون الرقم 4 لعام 2019، والذي قضى بتعديل 70 مادة من مواد قانون الأحوال الشخصية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 59 لعام 1953، بعد ما يقارب أسبوعاً على إقرار هذا القانون في مجلس الشعب. أبرز تعديلات المرسوم آتت مواكبة لتشريعات الدولية، بما تحدد سن الزواج القانوني للذكر والأنثى بعمر 18 عاماً. الاجتماع بين لجنة الطرح الحكومي ممثلةً بوزارتي العدل والأوقاف، ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية في مجلس الشعب ممثلةً بعدد من النواب، نجم عنه تحديث نهائي للقانون، وأحيل إلى مجلس الشعب لإقراره. وبالطبع، أقر البرلمان السوري المواد المعدلة، على رغم تحفظات ثقلها بعض النواب العلمانيين في مداخلاتهم على بعض مواد القانون، من بينها المادة 18 التي تعطي للقاضي الشرعي صلاحيات تقدير أهلية كل من تجاوز 15 عاماً للزواج، وتمثل هذه المادة عقدة يطرحها البرلمانيون في بلاد لا تزال الكثير من مناطقها الثانية تزوّج بناتها وفق «عقد زراني»، بعقدّه شيخ لا يرى في تزويج المراهقة أي عاق شرعي.

والخلاصة أن المؤسسة الزوجية السورية كانت لا تزال محكومة بقانون صادر عام 1953، لتصدر التعديلات الأخيرة بما يجعل هذا القانون متحكّفاً مع روح العصر، بعدما كان ترسيخاً لروح «قديري باشا»، القانوني المصري العثماني، الذي عاش حتى نهايات القرن التاسع عشر، واستمدت من قانونه قوانين عديدة للأحوال الشخصية القديمة في المنطقة، بما فيها القانون السوري. كما اعتمد القانون في تعديله الأخير كلمة «الزواج» بدلاً من «النكاح»، التي سادت معاملات الزواج في سوريا طيلة العقود الماضية. الكثير من التعديلات التي جاءت في القانون رقم 4 تتبيان حولها آراء الناشطين الحقوقيين.

**اهم التعديلات الجديدة**

مسيرة المطالبات بتعديل الأحوال الشخصية لم تتوقف حتى خلال الحرب، على رغم فشل جهود



اعتمد القانون في تحديله الأخير كلمة «الزواج» بدلاً من «النكاح» (اف بي)

مناصري النسوية مراراً في فتح غفرة في الجدار «الشرعي» المتحكم في قانون الأحوال الشخصية، والذي لم يُعدّل منذ عام 2003، إلا في مداخلاتهم على تعديل مواد عديدة الوراثية، بعدما كانت تقتصر على أولاد البنات أيضاً، إضافة إلى الولاد البنات أيضاً، إضافة إلى الفاضية أمينة الشماط، وعضوية عدد من الخبراء في هذا الملف، الكثير من مناطقها الثانية تزوّج بناتها وفق «عقد زراني»، بعقدّه شيخ لا يرى في تزويج المراهقة أي عاق شرعي.

ولم تخلق بجان النفقة على الزوجة رغم اختلاف الدين، بعدما كانت الزوجة المسيحية لا نفقة لها»، واتت على تعديل مواد عديدة منها المادة 257 المتعلقة بالوصية الوراثية، بعدما كانت تقتصر على أولاد البنات فقط، لتشتمل حالياً أولاد البنات أيضاً، إضافة إلى الشرائية للمهر المنفق عليه في عقد الزواج لحظة استنائه، كما لفتت إلى «أهمية التعديل المتعلق بإعفاء تثبيت الزواج من الرسوم، في ظل وجود حالات كثيرة في الأرياف، ناجمة عن عقود زواج غير مفيضة بسبب الرسوم، ما يجعل الأطفال الناجمين عن هذه الزيجات مكتومى النسب». واعتبرت أن المادة 109 المتعلقة بإمكان رفع المرأة دعوى تفريق بعد عام من غياب الرجل، «من المواد المعدلة الضرورية أيضاً في ظرف البلاد الحالي».

عبرت الاستاذة الجامعية إنيصاف حمد عن تفاعلها بالتعديل، غير أنها رأت في حديث إلى «الأخبار» أن «مجرد حدوث التعديل حدث يستحق الاهتمام، بعدما كان مجرد التفكير فيه يصطدم بممانعة شديدة ورفض مطلق». وأشارت حمد إلى أن «قانون الأحوال الشخصية بمجمله يحمل نظرة دونية لمرأة، باعتباره يشكل خلافاً في المنظومة القانونية السورية، باعتبار بنية قوانين البلاد وضعية لا تستند إلى الشريعة»، وفي إضاءة على أهمية بعض المواد المعدلة، لفتت إلى أن «التعديل إيجابي فيما



اعتمد القانون في تحديله الأخير كلمة «الزواج» بدلاً من «النكاح» (اف بي)

يتعلق بجواز النفقة على الزوجة رغم اختلاف الدين، بعدما كانت الزوجة المسيحية لا نفقة لها»، واتت على تعديل مواد عديدة منها المادة 257 المتعلقة بالوصية الوراثية، بعدما كانت تقتصر على أولاد البنات فقط، لتشتمل حالياً أولاد البنات أيضاً، إضافة إلى الشرائية للمهر المنفق عليه في عقد الزواج لحظة استنائه، كما لفتت إلى «أهمية التعديل المتعلق بإعفاء تثبيت الزواج من الرسوم، في ظل وجود حالات كثيرة في الأرياف، ناجمة عن عقود زواج غير مفيضة بسبب الرسوم، ما يجعل الأطفال الناجمين عن هذه الزيجات مكتومى النسب». واعتبرت أن المادة 109 المتعلقة بإمكان رفع المرأة دعوى تفريق بعد عام من غياب الرجل، «من المواد المعدلة الضرورية أيضاً في ظرف البلاد الحالي».

**تناقضات مزاج المشرم**

إلا أنه، في ضوء وجود 7 قوانين ولجم اختلاف الدين، بعدما كانت الزوجة المسيحية لا نفقة لها»، واتت على تعديل مواد عديدة منها المادة 257 المتعلقة بالوصية الوراثية، بعدما كانت تقتصر على أولاد البنات فقط، لتشتمل حالياً أولاد البنات أيضاً، إضافة إلى الشرائية للمهر المنفق عليه في عقد الزواج لحظة استنائه، كما لفتت إلى «أهمية التعديل المتعلق بإعفاء تثبيت الزواج من الرسوم، في ظل وجود حالات كثيرة في الأرياف، ناجمة عن عقود زواج غير مفيضة بسبب الرسوم، ما يجعل الأطفال الناجمين عن هذه الزيجات مكتومى النسب». واعتبرت أن المادة 109 المتعلقة بإمكان رفع المرأة دعوى تفريق بعد عام من غياب الرجل، «من المواد المعدلة الضرورية أيضاً في ظرف البلاد الحالي».

**اقرأ مصادر**

**برلمانية في التعديل**

**الأخير مواكبة**

**للتشريعات الدولية**

إلى جانب ما أكدته جميع البيانات الختامية للمقم التي جمعت قادة روسيا وإيران وتركياً ضمن صيغة «استانا»، عن التزام وحدة واستقلال وسلامة سوريا، خرجت «قمة سوتشي» أمس بنظرة موحدة حول «الانسحاب الأميركي» المرتقب، على اعتباره خطوة «تساعد على تعزيز الاستقرار والأمن».

وتغيره من التفاهات التي أنتجها مسار «استانا» قبلاً، فإن الترحيب المشترك بالانسحاب الأميركي ينطلق من مقاربات ومصالح متباينة لدى كل من «الدول الضامنة» الثلاث، تتناسب وموقعها على طاولته «التسوية» المشترك مع الولايات المتحدة لمرحلة واضحة إلى أن تركيا لا تريد خسارة ما راكمته مع كل من روسيا وإيران، خلال محاولتها كسب نقاط عبر التعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة لمرحلة «ما بعد الانسحاب». وهو ما يراهن عليه الطرفان الإيراني والروسي - الراغبان برؤية القوات الأميركية خارج سوريا في أسرع وقت ممكن - لانتراف تعهدات تركية يمكن تجييرها لصلحة «حل نهائي» يعيد السلطة الشرعية على كامل الأراضي السورية لاحقاً، ويتضمن مساراً سياسياً عبر «القنوات الدستورية».

ونض البيان المشترك للقيادة الثلاث، على «تنسيق الأنشطة لضمان الأمن والاستقرار» في شمال شرقي سوريا، مع احترام سيادة البلاد، «وبما يتضمن الاتفاقيات القائمة». وتعد هذه الإشارة الواضحة إلى الجهود الروسية الخفيفة الهادفة إلى إحياء «اتفاق أصفه» بين دمشق وأنقرة، والرهان عليه ليكون باباً لعودة العلاقات والتنسيق بينهما.

ولم يكن الحضور الطاغي لقضية الانسحاب الأميركي، على أهميتها، كافياً لتهميش ملف إنلب، إذ أكد البيان الختامي المشترك على ضرورة «التصدي بفعالية» لمحاولات «هدنة التسوية» التي قد تفضي إلى تفاقم الوضع في حلب، «بما يتضمن الاتفاق على منطقة «خض غير مقبول».

**رسالة إلى الإسلاميين**

جهتها، توّجه الرئيسة السابقة لـ«الهيئة السورية للأسرة»، منى غانم، انتقادات عديدة للتعديل الأخير وتوقيتته، متسائلة إن «سبق التعديل بطرحه على الجمهور»، مع أخذها بعين الاعتبار استحالة ذلك وسط الاستقطاب السياسي الحاد بين جمهوري الموالات والمعارضه. وتعتبر غانم أن «عدم طرح التعديل للنقاش مع الجمهور الموالي، وإنما بطريقة الغرف المغلقة، من حق غير مقبول».

كما تستغل عن حق الإلام التي تتطلب إعادة النظر في وقت الرهن لم يصعبها أي تعديل»، إذ لم يقترح المنشوعون مثلاً من المادة 170 التي تجعل ولاية الميراث للصبغة من الذكور، رغم «حصانة الإلام التي تعتبر ولية على النفس إنما ليس على المال»، بما يلزمها بإذن الولي قبل التصرف بأموال أولادها. وفي ظل غياب الآباء بسبب الحرب، فإن تعديل هذه المادة تلبية لحاجات المجتمع، بحسب حمد. وحول تعديل كلمة «النكاح» في عقد الزواج، ذكرت أن كلمة «المطووعة» استخدمت في مواد أخرى، وهي توازى كلمة «النكاح» تأثيراً. وعليه، شددت حمد على أن بدء مسار طويل وجديد للمطالبة بقانون أسرة مدني لكل السوريين هو ما ينبغي المناظرين في سبيل تغيير القانون.

**النواب العلمانيون و«المواقف»**

اقرأ مصادر برلمانية حضرت اجتماع التعديل الأخير بين اللجنتين الحكومية والبرلمانية، في هذا التعديل، مواكبة للتشريعات الدولية، بما لا يعني «ضغط دولياً بقدر ما يعني تطوراً»، التطور الأشمل المطلوب لم يتمكن نواب الشعب العلمانيون من انتزاع تشريع يقفه، بحكم أن لا إمكانية لذلك في ظل وجود ما يسؤونه «عواقب شرعية»، محاولات تحقيق تعديلات أكبر واجهتها التيارات المعارضة اعتبرته المصادر «صادماً لكنه واقعي». فيما يخض شهادة المرأة،

بإدلب، بما يتضمن مذكرة التفاهم الموقعة في أيلول الماضي». ويشير ما سبق، تقاطعاً مع تصريحات الرؤساء الثلاثة أمس، إلى أن الفرصة لا تزال متاحة أمام أنقرة للعمل وفق «اتفاق سوتشي» الأخير، مع ترك الباب مفتوحاً لاستهداف «الجماعات الإرهابية» وفق ما تنص عليه مذكرة التفاهم الروسية. التركية. وإلى جانب ملفي إنلب والانسحاب الأميركي، اتفق «الثلاثي استانا» على ضرورة انخراط المجتمع الدولي وبخاصة وكالات الأمم المتحدة، في «استعادة أصول البنية التحتية... بما في ذلك مرافق إمدادات المياه والطاقة والمدارس والمستشفيات».

وهو توّجه تدفعه مسكو تمهيداً لإطلاق عملية «إعادة الإعمار» في سوريا، في مواجهة الطروحات الأميركية والأوروبية التي تشترط

بإدلب، بما يتضمن مذكرة التفاهم الموقعة في أيلول الماضي». ويشير ما سبق، تقاطعاً مع تصريحات الرؤساء الثلاثة أمس، إلى أن الفرصة لا تزال متاحة أمام أنقرة للعمل وفق «اتفاق سوتشي» الأخير، مع ترك الباب مفتوحاً لاستهداف «الجماعات الإرهابية» وفق ما تنص عليه مذكرة التفاهم الروسية. التركية. وإلى جانب ملفي إنلب والانسحاب الأميركي، اتفق «الثلاثي استانا» على ضرورة انخراط المجتمع الدولي وبخاصة وكالات الأمم المتحدة، في «استعادة أصول البنية التحتية... بما في ذلك مرافق إمدادات المياه والطاقة والمدارس والمستشفيات».

هو توّجه تدفعه مسكو تمهيداً لإطلاق عملية «إعادة الإعمار» في سوريا، في مواجهة الطروحات الأميركية والأوروبية التي تشترط



نقاط التوافق لم تمنح أفراد كل طرف ذي ذكر نقاط تميز مقارنته عن شركائه (اف بي)

**أكد بوتن ان «اتفاق أصفه» يصلح أساساً لضمان أمن الشعب السوري**

«حلأ سياسياً ناشطاً» للمشاركة في وعن الوضع في شرق الغزات، أعرب بوتن عن تفهم بلاده «مخاوف تركيا» بشأن «الأزمة والطوعية للاجئين والمهاجرين داخلية... والتفاعل بشكل إيجابي مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك مفضية الأمم المتحدة لشؤون

بإدلب، بما يتضمن مذكرة التفاهم الموقعة في أيلول الماضي». ويشير ما سبق، تقاطعاً مع تصريحات الرؤساء الثلاثة أمس، إلى أن الفرصة لا تزال متاحة أمام أنقرة للعمل وفق «اتفاق سوتشي» الأخير، مع ترك الباب مفتوحاً لاستهداف «الجماعات الإرهابية» وفق ما تنص عليه مذكرة التفاهم الروسية. التركية. وإلى جانب ملفي إنلب والانسحاب الأميركي، اتفق «الثلاثي استانا» على ضرورة انخراط المجتمع الدولي وبخاصة وكالات الأمم المتحدة، في «استعادة أصول البنية التحتية... بما في ذلك مرافق إمدادات المياه والطاقة والمدارس والمستشفيات».

قضية

# «ثلاثية سوتشي»: تنسيق في إدلب وشرق الغزات وتوافق على «إيجابية» الانسحاب الأميركي

بإدلب، بما يتضمن مذكرة التفاهم الموقعة في أيلول الماضي». ويشير ما سبق، تقاطعاً مع تصريحات الرؤساء الثلاثة أمس، إلى أن الفرصة لا تزال متاحة أمام أنقرة للعمل وفق «اتفاق سوتشي» الأخير، مع ترك الباب مفتوحاً لاستهداف «الجماعات الإرهابية» وفق ما تنص عليه مذكرة التفاهم الروسية. التركية. وإلى جانب ملفي إنلب والانسحاب الأميركي، اتفق «الثلاثي استانا» على ضرورة انخراط المجتمع الدولي وبخاصة وكالات الأمم المتحدة، في «استعادة أصول البنية التحتية... بما في ذلك مرافق إمدادات المياه والطاقة والمدارس والمستشفيات».

هو توّجه تدفعه مسكو تمهيداً لإطلاق عملية «إعادة الإعمار» في سوريا، في مواجهة الطروحات الأميركية والأوروبية التي تشترط

**تقرير**

**«الاستخبارات الإسرائيلية» عن 2019: لا أحد يريد الحرب شحالاً... لكن علي سيدر**

لم ينطو تقدير «الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية» (أمان)، كما وردت تفاصيل منه في الإعلام العبري أمس، على أي مفاجأة أو تحديث مغاير مما ورد في التقدير الاستخباري السنوي الصادر عن «معهد أبحاث الأمن القومي» الشهر الماضي، وتحديداً بما يتعلق بالجبهة الشمالية.

يعود ذلك إلى محدودية الخيارات أمام صانع القرار في تل أبيب ووضوح المشهد الاستراتيجي ومركباته، وفهم كل من الأطراف الخطوط الحمر للطرف الآخر، بعدما أدلت كل القوى بدلوها في ما يتعلق بخياراتها وسقف محدده مسبقاً.

من جهة، باتت تل أبيب تترك الخطوط الحمر التي يعقنها رددون في الساحة السورية، وهي التي التزمت التحرك دون هذا السقف في السنوات الماضية. وهي تترك أيضاً أن نافذة الفرص التي لاحت لها في أعقاب ويسبب الحرب في سوريا تتجه إلى الانغلاق الأمر الذي تخشى من مفاعيله وتداعياته الاستراتيجية عليها. في المقابل، تصر

**تدرك إسرائيل جديدة**

**والتزام حزب الله قواعد**

**الأشباك وحرصه عليها**